NV=مارسLآذار=OMMO
رقم الوثيقة : MDE 15/026/2002
MO/ RM

إسرائيل/الأراضي المحتلة : المؤتمر الصحفي لمنظمة العفو الدولية

لقد عدتُ أنا وزميلاي إليزابث هودجكن، وهي من كبار الباحثين في منظمة العفو الدولية وديفيد هولي، وهو مستشار عسكري، على وجه السرعة إلى المنطقة لإجراء تحقيقات مباشرة في انتهاكات حقوق الإنسان المتصاعدة في سياق عمليات الاقتحام الإسرائيلية الأخيرة للمدن والمخيمات الفلسطينية. وزرنا غزة وبيت لحم ورام الله وطولكرم، والتقينا بمجموعة واسعة من الأشخاص والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية والسلطة الفلسطينية.

وتتزامن أبحاثنا مع الزيارتين اللتين يقوم بهما نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني والمبعوث الأمريكي أنطوني زيني. ونشعر بالقلق إزاء جميع الخطب التي ألقياها، لأنهما لم يعترفا فيها بالصلة القائمة بين حقوق الإنسان والعدل والسلام، رغم الأحداث التي تكشفت أمام أعينهما في الأيام الأخيرة. فإذا كان المسؤولان الأمريكيان جادين في جهودهما لتخفيض مستوى العنف، من الضروري جداً أن يقرا بالأهمية المحورية لحقوق الإنسان بالنسبة للأمن والسلام الدائم. وإذا لم يطرح الجنرال زيني بأمانة حقوق الإنسان على طاولة المفاوضات مع كل من الإسرائيليين والفلسطينيين، فمن الأجدى له أن يحزم حقائبه الآن، لأنه من دون إدراج حقوق الإنسان في صلب عملية السلام، سيكون مصير جهوده الفشل، وستفلت دورة العنف أكثر فأكثر من زمام السيطرة. ومرة أخرى سيدفع الإسرائيليون والفلسطينيون ثمن هذا الإهمال.

وقد جمعنا أدلة تثير الذعر الشديد حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال عمليات الاقتحام الإسرائيلية لهذه المناطق. إذ قُتل العشرات من الأشخاص من دون داعٍ رغم أنهم لم يشكلوا خطراً مباشراً على حياة أحد أو يلحقوا به إصابة خطيرة. وقُتل ما لا يقل عن ستة من أفراد الجهاز الطبي، بينهم طبيبانِ، ومن ضمنهم أولئك الذين لقوا حتفهم نتيجة الهجمات المباشرة التي شُنت على سيارات الإسعاف. ووقعت وفيات أخرى ومعاناة بالغة غير ضرورية عندما منع جيش الدفاع الإسرائيلي عشرات الجرحى من تلقي العناية الطبية التي هم بأمس الحاجة عليها أو أعاق حصولهم عليها. وفي هذه اللحظة يدعو أعضاء منظمة العفو الدولية في جميع أنحاء العالم الحكومة الإسرائيلية إلى إصدار تعليماتها إلى جيش الدفاع الإسرائيلي لاحترام المراكز والسيارات والأفراد الطبيين.

وتتضمن بواعث القلق الأخرى استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق السكنية المكتظة، مما أدى إلى إلحاق دمار أو أضرار واسعة النطاق بالمنازل وغيرها من الممتلكات، وإلى هدم المنازل كعقاب جماعي، وإلى نمط من الاعتقالات التعسفية لأكثر من ألفي فلسطيني، تعرض بعضهم للضرب. وما زال العشرات محتجزين في مختلف السجون.

كذلك جمعنا معلومات حول عمليات القتل العشوائية والتعسفية للمدنيين الإسرائيليين على أيدي الجماعات المسلحة الفلسطينية وأثرنا هذه القضية مع كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية. وأثارت منظمة العفو الدولية أيضاً بواعث قلقها إزاء عمليات القتل الأخيرة للفلسطينيين المتهمين "بالتعامل" مع إسرائيل.

وإن التصريحات التي أدلى بها أرييل شارون حول وجوب ضرب الفلسطينيين بقسوة أعطت الضوء الأخضر لقوات الأمن الإسرائيلية لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي الواقع لا بد أن يكون العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي نُهيت إلى عملنا قد ارتُكب بناء على أوامر. وبدلاً من التشجيع على ارتكاب المزيد من الانتهاكات، ينبغي على القائد المسؤول أن يطالب بالمساءلة وأن يوضح أن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان غير مقبول ولا يمكن التساهل إزاءه.

وأخيراً، ينبغي على الولايات المتحدة أن تقر بإسهامها في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان التي تعصف بهذه المنطقة. لقد شاهدنا الأضرار التي خلَّفتها في جامعة بيت لحم أربعة صواريخ أمريكية الصنع مضادة للدبابات من طراز تاو، ومن الصعب التصور أن الضربة التي أصابت الجامعة لم تكن مقصودة. والتمويل الأمريكي هو الذي جعل إنشاء مبنى الألفية الجديد ممكناً، كما جعل تدميره ممكناً.

وتواصل الولايات المتحدة توريد العديد من الأسلحة التي تُستخدم في انتهاك حقوق الإنسان، ومن ضمنها طائرات أف – NS ومروحيات الأباتشي. وهناك الآن العديد من الحالات التي استخدمت فيها إسرائيل الأسلحة التي زودتها بها الولايات المتحدة لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. ولذا يشكل هذا الاستخدام انتهاكاً للقوانين الأمريكية، وتحديداً لقانون ضبط صادرات الأسلحة، الذي يُحظر استخدام ?لأسلحة الأمريكية لأغراض غير دفاعية. كما يمكن أن يشكل انتهاكاً لتعديل ليهي الذي يُحظر تقديم تمويل عسكري لأية دولة تتحمل قوات الأمن التابعة لها مسؤولية ارتكاب انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. وينبغي على الولايات المتحدة أن تستجمع في النهاية الإرادة السياسية على الاعتراف بدورها في تصعيد أعمال العنف.